جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

أوراق السياسات الأمنية | Security Policy Papers

Volume 1, Issue (1), 2020, 1-18, https://nauss.edu.sa
http://spp.nauss.edu.sa/spp

ورقة تحليل سياسات أمنية

بدائل معالجة مشكلة ازدحام السجون في الدول العربية في ضوء بعض التجارب الدولية

Alternatives to Addressing the Problem of Prison Overcrowding in Arab Countries in Light of International Experience

محمد عبد الهادي شنتير

مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية

Mohamed Abelhady Shanteer

Center for Strategic and Political Studies, Assiut University, Egypt

المخرجات الرئيسية

- إجراء تعداد دقيق ومحدد لنزلاء السجون، يوضح من هم المسجونون وأسباب سجنهم، واستخدام هذه المعلومات في تحديد أولويات تخفيف الازدحام.
- سنّ قوانين توجب استخدام العقوبات البديلة، ووضع ضوابط واشتراطات واضحة لتطبيقها
- التعامل مع الجرائم الصغرى من خلال أنظمة عدالة غير رسمية، تراعي حقوق الإنسان، مثل: اللجوء إلى العدالة التصالحية، أو الوساطة، أو إصدار أحكام بالغرامات.
- اعتماد تدابير بديلة خلال المحاكمة للنساء الحوامل والمعيلة الوحيدة أو الرئيسة لطفل.

المستخلص

تعد مشكلة ازدحام السجون بسبب تزايد النزلاء الذين يقضون مدة العقوبة، نتيجة جرائمهم والأحكام القضائية الصادرة ضدهم، من المشكلات التي ترهق المؤسسات العقابية والإصلاحية في الهيئات الشرطية، وذلك من حيث التكلفة الاقتصادية، ومتطلب وجود مستوى خدمات لائق في مرافق السجون، وأيضًا بسبب تعدد الجرائم وتفاوت مدد العقوبات للأشخاص المسجونين، وكذلك بسبب وجود نزلاء أجانب من دول أخرى، فإلى أي مدى تمثل هذه المشكلة واقعًا شديد الأهمية في الدول العربية عمومًا، والمملكة العربية السعودية ودول مجلس

Abstract

The overcrowding of prisons has become a problem burdening penal and correctional institutions in police authorities. Prisons are overcrowded due to the increase in the number of inmates serving sentences as result of crimes they have committed and judicial rulings issued against them. It has become a problem in terms of economic cost, the need for a proper level of service in prison facilities, and due to the multiplicity of crimes and the varying sentences of prisoners, in addition to the presence of foreign prisoners from other countries. To what extent has this problem become a reality of crucial importance in Arab countries in general and in the Kingdom of Saudi Arabia and other GCC countries in particular? Therefore, this

SPP© 2020. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

CrossMark

التعاون الخليجي الأخرى خصوصًا؟

لذلك تسعى هذه الورقة إلى تحليل بعض التجارب والسياسات العقابية الدولية، خاصة أفضل الممارسات والمعالجات لهذه الظاهرة والخيارات المتاحة، مثل: العقوبات البديلة أو التدابير غير الاحتجازية، خصوصًا في عقوبة السجن قصيرة المدة، أو تبادل الأشخاص المحكوم عليهم، الذين صدر ضدهم حكم قضائي باتٌ في إقليم دولة الإدانة، وجرى نقلهم إلى وطنهم الأصلي لتنفيذ العقوبة الواجبة، أو التوسع في بناء السجون، إلى غير ذلك من بدائل، وما يتطلبه ذلك من تطوير أطر تشريعية من قوانين ولوائح السجون، وأطر تنظيمية ومؤسسية تتعلق بتحسين المرافق والبنية التحتية للسجون وسعتها، وتطوير البرامج الإصلاحية لإدارات السجون، أو الفصل بين هذه المرافق، وتخصيص بعضها للمدد القصيرة، وأخرى للمدد المتوسطة وطويلة الأمد أو تنفيذ العقوبات البديلة.

paper seeks to analyze some international penal experiences and policies, particularly the best practices, to address this phenomenon and the available options. Such options are alternative sentences or non-custodial measures, especially in short-term imprisonment or the exchange of sentenced persons against whom a judicial ruling has been issued in the territory of the state where the conviction was made and whom were then transferred to their home country for their due punishment to be carried out; to expand the building of prisons, and other alternatives. This will require the need to develop legislative frameworks of prison laws and regulations, in addition to regulatory and institutional frameworks related to the improvement of prison facilities, infrastructure, and capacity. It will also require the development of prison administration reform programs or the separation of these facilities – as well as the allocation of some of them for short, medium, and long-term periods or for alternative sentences.

1. المقدمة

دعا المؤتمر السنوي السابع عشر لرؤساء المؤسسات العقابية والإصلاحية في الدول العربية، الذي عقد في تونس في عام 2014م، الذي شارك فيه ممثلون عن مجلس وزراء الداخلية العرب (التابع لجامعة الدول العربية) وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، إلى تفعيل العقوبات البديلة للسجن للحد من ازدحام النزلاء داخل هذه المؤسسات، حيث إن ازدحام أو اكتظاظ السجون وتكدسها، يعد مشكلة تعيق عمليات الإصلاح والتأهيل (جريدة النهار، 2014).

ولهذا انطلقت الدعوة إلى إصلاح الأنظمة العقابية، والجزاءات الجنائية والجنحية، وإحلال سياسات جديدة، وقد تبنت التشريعات المقارنة عدة خيارات لمواجهة الآثار السلبية لعقوبة السجن (خاصة قصيرة المدة)، من أبرزها: العقوبات التي تقوم على تنفيذ التدابير غير الاحتجازية (وسائل تنفذ فيها العقوبة خارج المؤسسات العقابية المغلقة)، على أن تتبع هذه البدائل المعايير الدولية المتفق عليها في هذا الصدد، وبالشكل الذي يجعلها قادرة على أن تؤدي الدور الإصلاحي في مواجهة أنواع معينة من الجرائم، وتسهم في تحقيق الأمن على مستوى الدولة، واستقرار المجتمع وحفظ مقوماته الأساسية، وتلبية متطلبات البعد الاجتماعي، وتحقيق هدف بناء الإنسان في رؤى وإستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، وتهذيب سلوك الجناة والمجرمين؛ إذ إن تفعيل العقوبات البديلة للسجن يسمح علاوة على

إسهامه في تقليص اكتظاظ السجون، بتجنب القطيعة بين السجين وأسرته، وبتسهيل إعادة الاندماج في الحياة الاجتماعية.

وتسعى ورقة السياسات هذه إلى تقديم بدائل وخيارات للمشرعين والقائمين على إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية وللمشرفين القضائيين على التنفيذ العقابي في الدول العربية، بما يسد الفجوة بين السياسات والممارسات العقابية الراهنة، من أجل الحيلولة دون ازدحام السجون، وسبل تنفيذ العقوبات في البيئتين المغلقة والمفتوحة، ويحقق الهدف المنشود من توقيع وإنزال الجزاء وعقاب المجرمين، وكذلك تحقيق منفعة مستقبلية للدولة والمجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن الحدود الموضوعية لهذه الورقة تتركز في تناول بدائل مشكلة ازدحام السجون بوصفها مؤسسات إصلاحية تنفذ عقوبة السجن، وليس من ضمن محاور الورقة تحليل سبل معالجة عقوبة السجن نفسها بوصفها جزاء عن حكم باتٍّ أو إجراء احتجاز في انتظار المحاكمة.

2. المنهجية

وتعتمد الورقة الحالية على استخدام نموذج النظم، الذي يفترض أن تتم عملية وضع السياسات بناء على معالجة مسائل أو ضغوطات معينة، ونموذج شجرة تحليل المشكلات من خلال دراسة الأسباب والآثار، وتحويلها إلى شجرة أهداف تتضمن تدخلات متنوعة وطرق تحقيقها، وتدفع ورقة السياسات في اتجاه حلول جيدة للمشكلة، بالاستناد إلى الأدلة والبراهين، التي يمكن تقديمها لصناع ومتخذي القرار، لمعرفتهم بالتفضيلات المجتمعية، وتساعدهم على اختيار البديل الذي يوفر أقصى منفعة عامة للمواطنين والمجتمع.

وتتطرق إلى تناول اتجاهات السياسات العقابية، وأبرز التجارب الدولية والتشريعات المقارنة، التي اهتمت بمعالجة مشكلة ازدحام السجون، وتوصيف واقع هذه المشكلة المتزايدة، والخيارات المطروحة خاصة على المستوى التشريعي في الدول العربية، وتحديد التوجهات التي تنطلق منها ورقة السياسات، ومن ثم تحديد الخيارات والبدائل وتقييمها، وصولاً لمجموعة التوصيات التي تتبناها ورقة السياسات.

3. اتجاهات السياسات العقابية ومشكلة ازدحام السجون

يتناول هذا الجزء من الورقة توصيف مشكلة ازدحام السجون، وبعض التجارب التشريعية والمؤسسية الدولية المقارنة، وأبرز البدائل في معالجتها، وذلك على النحو الآتي:

تعبر السياسة العامة عن استجابات النظم السياسية لمطالب المواطنين أو ظروف البيئة المحيطة، وتعد خياراتها ترجمة لتفضيلات السلطة التنفيذية، وهذا ينعكس على محتوى السياسة التي يتبناها النظام، ويتطابق ذلك مع ما ذهب إليه توماس داي "Thomas Dye" من أن جوهر السياسة العامة يشير إلى ما تختاره الحكومات للقيام به أو الامتناع عنه (المنوفي، 1987، ص. 283).

ومن نافلة القول، الإشارة إلى أن الهدف (16) من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، قد أكد أهمية إدراج الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديدة، وأن يسود العدل في المجتمعات بغية إنجاز التنمية المستدامة، ومن ثم وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، وبناء مؤسسات

فعالة، وقد انطلقت رؤى التنمية المستدامة 2030 في بعض الدول العربية لمواكبة هذا التطور في الأهداف الأممية، وفيما يتعلق بهذا الهدف تحديدًا، والبعد الاجتماعي، ومحور بناء الإنسان في الرؤى الوطنية العربية للتنمية المستدامة، ثمة ارتباط يستدعي اهتمام السياسات الاجتماعية الشاملة بإيجاد حلول لمشكلة ازدحام السجون في الدول العربية.

3 .1. ازدحام المرافق العقابية والإصلاحية: الأسباب والآثار

يشكل تزايد عدد السجناء مشكلة من أخطر المشكلات، التي تواجه نظام العدالة الجنائية في العالم، وهي تعد ظاهرة عالمية، تعاني منها معظم السجون في العالم، بسبب زيادة عدد النزلاء، وعدم تمكن هذه المؤسسات من استيعاب النزلاء وتأهيلهم، ونقص سبل الوقاية من الجريمة وتكرارها، كما أن هناك أقسامًا في السجون يمكن أن تكون متكدسة، وإن كان نظام السجن بأكمله لا يعاني من الازدحام. ولا بد أن تستند بدائل معالجة مشكلة ازدحام السجون إلى المواثيق الدولية ذات الصلة، ومنها قواعد الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). وفي بعض الدول يتم معالجة الاكتظاظ في السجون باستخدام تدابير العفو الدورية، التي قد تؤدي إلى تخفيف الازدحام لمدة قصيرة، لكنها لا توفر حلًّا مستدامًا؛ لذا فإن مسألة التخفيف من الازدحام وتقليل عدد السجناء عن الطاقة الاستيعابية في السجون، وإن كانت معقدة، ينبغي أن تولى أولوية عالية (المالك، 2010، ص. 32-28).

وتشير مشكلة ازدحام السجون إلى الأوضاع التي تتجاوز فيها نسبة نزلاء السجون (100٪) من سعة السجن، ولكن تتباين طريقة قياس سعة السجون من بلد إلى آخر، بحسب المساحة المخصصة لكل سجين وفقًا للتشريع الوطني والقواعد الإدارية؛ ولذلك يمكن أن تكون مقارنات الازدحام غير واقعية، إلا أنه بحسب المركز الدولي لدراسات السجون (مؤسسة مستقلة) يمكن قياس نسبة عدد السجناء من كل مئة ألف من السكان في كل دولة، ووفقًا لتقرير هذا المركز في عام 2016م حول أوضاع السجون في العالم، تبين وجود أكثر من 10,35 مليون شخص سجين، عبر (196) دولة من دول العالم، وذلك تبعًا لما توافر من بيانات أو أرقام تقديرية نسبية بشأن عدد السجناء ونسبتهم من كل مئة ألف، وبيَّن التقرير أن عدد السجناء تصاعد منذ عام 2000م بنسبة تفوق نسبة تزايد السكان، حيث تزايد عدد نزلاء السجون بنسبة 25 إلى 30٪، في حين تزايد السكان بنسبة 20٪.

ويمكن استعراض أهم الأسباب والعوامل فيما يتعلق بسياسات العدالة الجنائية العقابية، التي تسهم في وجود تلك المشكلة، كما أتت في (حلقة العمل بشأن الإستراتيجيات وأفضل الممارسات من أجل الحيلولة دون اكتظاظ المرافق الإصلاحية، 2010، ص. 17):

- عدم كفاءة إجراءات العدالة الجنائية.
- الإفراط في استخدام الاحتجاز في المرحلة السابقة للمحاكمة.
- عدم كفاية النص في التشريعات على تدابير وجزاءات غير احتجازية.
- عدم إعمال العقوبات البديلة للسجن غير المفعلة المنصوص عليها بالقوانين.

- نقص المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام المشجعة لتطبيق التدابير غير الاحتجازية.
- عدم كفاءة تدابير منع العود إلى الإجرام.
- نقص برامج الإفراج أو قلة استخدامها.
- تكدس وعدم كفاية مرافق السجون ومواردها أو نقصها.

ومن الآثار الاجتماعية والجنائية على الدولة والمجتمع والأشخاص، التي نتجت عن هذه المشكلة، يمكن ذكر ما يأتي (بوهنتالة، 2012، ص. 87):

- إن حالات العود إلى ارتكاب الجريمة بات من الظواهر المألوفة في السجون إلى حد ما.
- انخفاض الزجر والردع وتلاشي رهبة السجن في نفوس العائدين جراء عقوبة السجن.
- تعطل برامج الإصلاح والتأهيل.
- تزايد مخصصات الأعباء والاعتمادات المالية لإعاشة النزلاء.

والجدول1 يلخص أسباب مشكلة ازدحام السجون والآثار الناتجة عنها.

وتعاني سجون بعض الدول العربية من الازدحام والاكتظاظ، حيث يتجاوز عدد نزلاء السجون في هذه الدول طاقة استيعابها الحقيقية (جريدة النهار، 2014).

ويتضح في الجدول 2 قائمة بترتيب الدول العربية بحسب عدد السجناء فيها نسبة إلى كل مئة ألف من السكان، وهذه الإحصاءات، بُنِيَ بعضها على بيانات سنوات سابقة عن عام صدور التقرير، كما لا تشتمل على بيانات السجون في الصومال وفلسطين (المركز الدولي لدراسات السجون، 2016).

وهناك مثال واضح على ارتفاع تكاليف إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، والإنفاق الحكومي

جدول 1- مشكلة ازدحام السجون: الأسباب والآثار

مشكلة ازدحام السجون	
الأسباب	**الآثار**
عدم كفاءة إجراءات العدالة الجنائية.	تكرار حالات العود في السجون.
الاحتجاز ما قبل المحاكمة.	انخفاض الردع وتلاشي رهبة السجن في نفوس العائدين جراء عقوبة السجن.
ضعف تشريعات التدابير غير الاحتجازية.	تعطل برامج الإصلاح والتأهيل.
عدم إعمال العقوبات البديلة للسجن.	تزايد مخصصات الأعباء والاعتمادات المالية لإعاشة النزلاء.
نقص المبادئ التوجيهية لتطبيق البدائل.	
عدم كفاءة تدابير منع العود إلى الإجرام.	
نقص برامج الإفراج أو قلة استخدامها.	
عدم كفاية مرافق السجون ومواردها.	

على الحراسة، والمرافق والخدمات، والغذاء، والعلاج، والتعليم، يتمثل في اهتمام إدارة شؤون السجناء في المملكة العربية السعودية بكل ما له علاقة بالسجناء منذ استقبالهم، حتى خروجهم من السجن، وفيما بين ذلك يجري تقييمهم الصحي والاجتماعي، ورعايتهم، والعناية بهم، وتصنيفهم بحسب الجرم المرتكب، وتوفير التأهيل والتدريب اللازمين لهم، والاهتمام بهم بغض النظر عن أعدادهم وفئاتهم وجنسياتهم (شؤون السجناء: إحصائيات عامة، 2019).

3. 2. أبرز سياسات مواجهة مشكلة ازدحام السجون

عالجت سياسات العدالة الجنائية العقابية الحالية لغالبية الدول هذه المشكلة، على النحو الآتي (خطة النقاط العشرة للتقليل من الاكتظاظ في السجون، 2012، ص. 29؛ بدائل التدابير الاحتجازية، 2014، ص. 26–30):

- استحداث برامج لإعادة الإدماج المجتمعي: إعداد السجناء للإفراج عنهم، واستمرار تخصيص العلاج قبل الإفراج وبعده، وتيسير إعادة الإدماج في المجتمع، وإقامة شراكات محلية، وإدماج التدخلات المؤسسية والمجتمعية في منظومة العدالة الجنائية.
- تبادل ونقل المحكوم عليهم: تبادل الأشخاص المحكوم عليهم، الذين صدر ضدهم حكم قضائي، ووجب التنفيذ بالإدانة بعقوبة سجن في إقليم دولة الإدانة (الدولة التي صدر فيها حكم الإدانة) والتي ينقل منها المحكوم عليه إلى دولة التنفيذ (دولته التي ينتمي إليها وينقل إليها لتنفيذ العقوبة المقضي بها ضده أو استكمال المتبقي منها)، ويهدف ذلك إلى تهيئة السبل الكفيلة لإصلاح السجين وإعادة تأهيله، باعتباره الغرض الأساسي للجزاء الجنائي، من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية بين الدول.
- اعتماد سياسات حكومية لتعزيز التعاون والشراكات وتعبئة الموارد للسجون: من خلال التعاون بين خدمة السجون وهيئات حكومية أخرى، مثل: وزارة الصحة أو وزارة التعليم، وإقامة صناعات في السجون ودعمها تجاريًّا، ودعم جهود إعادة التأهيل والتدريب على مهارات مهنية وحرفية مع الترويج لها، وإقامة المعارض والأسواق من خلال الاستثمارات الخاصة أو التعاون مع القطاع الخاص.
- إقامة سجون جديدة: بحسب الضرورة، وينبغي أن تصاحب إقامتها إستراتيجية شاملة، بغية الوصول إلى حل مستدام لمشكلة استمرار تزايد عدد السجناء، ولتحسين ظروف وتوسيع سعة خدمات السجون، والوضع الأمثل هو أن تُبنى السجون على مقربة من مباني الشرطة والمحاكم من أجل تخفيف صعوبات نقل السجناء بين حجز الشرطة والمحاكم والسجون.
- اتباع نظام العقوبات البديلة: وتطبيقها بوصفها عقوبات أصلية أو فرعية بجانب عقوبة السجن، وتتناسب العقوبات البديلة مع الفئة الإجرامية ونوعية التدابير المعتمدة أو البديلة المناسبة، وكذا اعتبار الفعل الإجرامي أو الجرائم السابقة، مؤشرات أساسية

جدول 2- ترتيب الدول العالمي وعدد السجناء بها

الدولة	الترتيب العالمي	عدد السجناء
مصر	3	106000
الإمارات	9	9826
المغرب	15	83757
الجزائر	42	63000
السعودية	46	61000
جيبوتي	47	600
لبنان	53	6330
ليبيا	54	6187
الكويت	55	6000
العراق	87	45000
البحرين	117	3485
جزر القمر	137	225
السودان	142	21000
تونس	146	20755
الأردن	160	19907
اليمن	174	14000
سوريا	196	10599
موريتانيا	204	1920
عمان	215	1300
قطر	218	1150

للتصنيف واتخاذ الإجراء المناسب، كما أن التركيز الأساسي لتحقيق الغرض المرجو من العقوبة أو التدبير غير الاحتجازي يكون هدفًا وقائيًّا للمجتمع، وينظر إلى مستقبل الشخص المجرم. ويوضح الشكل 1 هذه الحالات والتجارب إجمالاً.

4. نظام العقوبات البديلة في بعض التجارب والتشريعات المقارنة

نظرًا لأهمية سياسة العقوبات البديلة جرى تخصيص هذا الجزء من هذه الورقة لدراستها بصورة مركزة، فقد أصبحت بدائل عقوبة السجن في معظم التشريعات المعاصرة من ثوابت العدالة الجنائية، وقد أدرجت الأمم المتحدة البدائل في عدد من مؤتمراتها حول الجريمة والعدالة الجنائية، منها: مؤتمرها السادس للوقاية من الجريمة 1980م، والمؤتمر السابع 1985م، وأصدرت بشأنها مذكرات توجيهية وتوصيات ومشاريع تنظيمية بالعمل على نشر التدابير البديلة لعقوبة السجن، والدعوة إلى إحلال بدائل تحل محل عقوبة السجن، وعدم اللجوء إليها إلا في حالات الضرورة القصوى التي تستدعيها ظروف الجريمة، وتحفيز النواب العموم والقضاة على اللجوء إلى استخدام هذه التدابير، كلما أمكنهم للحد من الاكتظاظ والازدحام في سجون العالم، وفي عام 1421هـ/ 1999م وافق مجلس التعاون الخليجي على مشروع وثيقة الرياض للقواعد الموحدة لبدائل السجن في أثناء التحقيق والمحاكمة وتنفيذ عقوبة السجن، خاصة لمن أحكامهم قصيرة، وما لبثت أن تطورت السياسة العقابية، وأضحت تهتم بتحقيق المنفعة العامة في معناها الاقتصادي والاجتماعي (بوهنتالة، 2012، ص. 90).

4. 1. العقوبات البديلة في بعض التجارب الدولية

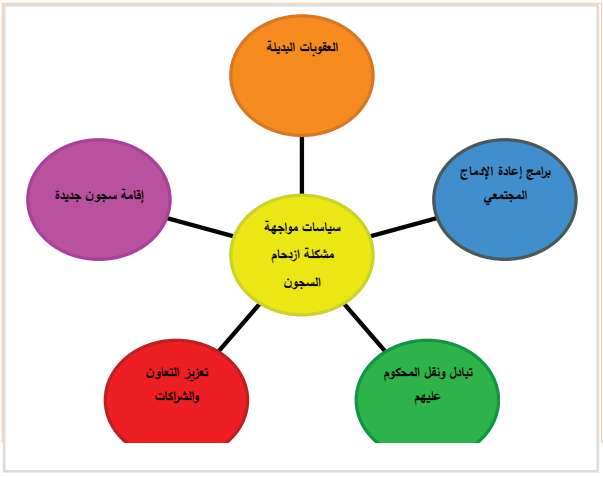

شكل 1 ـ سياسات مواجهة مشكلة ازدحام السجون

قبل التطرق لعرض بعض نماذج من العقوبات البديلة، وأبرز أنماطها، تجدر الملاحظة إلى أن وضع تدابير غير احتجازية بوصفها بدائل لعقوبة السجن، يتطلب على الصعيدين القضائي والمجتمعي رسم رؤية إستراتيجية تنموية لإصلاح العدالة الجنائية في كافة مستوياتها (آل مضواح، 2012، ص. 23).

والجدول3 يوضح العقوبات البديلة وآليات تنفيذها وأبرز تجارب تحقيقها: ويتبين من الجدول أن هناك إحدى عشرة عقوبة بديلة مطبقة في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومما سبق، يتضح أن العديد من التجارب المقارنة، خاصة في الدول ذات الأنظمة الفقهية الجرمانية، والدول ذات الأنظمة الفقهية الأنجلو سكسونية، تبنت الإحلال النوعي للعقوبات البديلة، باعتباره نظامًا يحقق الأغراض العقابية المعاصرة بأعباء وتكاليف مالية أقل، ويتأتى عنه ظروف مجتمعية وجنائية أفضل لنجاح عملية الإدماج الاجتماعي، ويستخلص من التحليل السابق والاستعراض الموجز لبعض أهم

جدول 3- العقوبات البديلة وآليات تنفيذها وأبرز تجاربها

العقوبة البديلة	آليات تنفيذها	أبرز تجارب تطبيقها
المصالحة الجزائية	يطبق في المراحل التحقيقية الأولى كإجراء جزائي.	فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية
المراقبة الإلكترونية	يخضع المحكوم عليه لوضع سوار إلكتروني على مستوى المعصم أو الكاحل طوال مدة تنفيذ العقوبة.	فرنسا، بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، هولندا، سويسرا
العمل للخدمة العامة	يؤدي المحكوم بها العمل خلال أيام العطل، ونهاية الأسبوع، وخارج أوقات العمل الرسمية المحددة.	بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا
الغرامة النقدية	الغرامة المقررة، والغرامة المبدئية، والغرامة المحكوم بها تتناسب مع أحوال الشخص المخالف ونوع المخالفة.	فرنسا
مدة التجربة	يأتي فرض العقوبة بعد تقييم هذه الفترة المشار إليها.	فرنسا، بلجيكا
الاختبار القضائي	وضع المراهقين والأحداث تحت الاختبار القضائي.	الولايات المتحدة الأمريكية، السويد
التعهد بالشرف	يتعهد الشخص المجرم.	الولايات المتحدة الأمريكية
إقامة جبرية في المنزل	نظام شبه حرية وحبس منزلي للشخص المجرم.	الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا
الغرامة الجنائية	غرامة يومية مدة تنفيذ العقوبة.	السويد
الإفراج المشروط	شروط للإفراج ويتم مراقبته.	فرنسا
إيقاف تنفيذ العقوبة	وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها في أثناء تنفيذها.	فرنسا، البرتغال

تجارب الأخذ بنظام العقوبات البديلة، والدروس المستفادة من خبراتها، عدة ملحوظات يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

- انتشار نظام العقوبات البديلة في العديد من الدول، وخصوصًا ما يتعلق منها بجرائم المخالفات والجنح.
- حرص الدول الغربية على تطوير أنظمتها العقابية والجزائية، وجعل التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي الهدف الأساسي للعقوبة، وتقليل الاعتماد على عقوبة السجن قصيرة المدة، وقد جرى تطبيق هذه الجهود للأخذ بالعقوبات البديلة في تشريعاتها مع الإبقاء على عقوبات السجن، بحيث لا ينبغي في أية حال أن يؤدي استخدام العقوبات البديلة إلى إلغاء عقوبة السجن أو تأخير تنفيذها، أو الاستغناء عنها.
- يستلزم تفعيل الأخذ بالعقوبات البديلة توافر تشريعات وشروط قانونية يعتد بها في الحكم بالتدابير غير الاحتجازية؛ أي تكون العقوبات البديلة منصوصًا عليها في النظام القانوني للدولة في ظل تنظيم تشريعي واضح ومحدد المعالم.
- تتباين التدابير غير الاحتجازية في تطبيقها بين الدول، فقد يُعْمَل بها بوصفها عقوبة أساسية، تحل بصورة كاملة محل عقوبة السجن، في حين يُعْمَل بالتدبير نفسه بوصفه عقوبة فرعية (أو مكملة لعقوبة السجن أو بديلًا عن جزء منها، وهذه إضافة إلى عقوبة السجن أو جزء منها تعد عِبْئًا على الشخص المجرم) في دول أخرى.
- ينبغي التفريق بين الأحكام الجزائية البديلة ذات الطابع العقابي والإصلاحي، والجزاءات ذات الطابع التأديبي كالجزاءات المالية والإدارية، مثل: الاستقطاع من الراتب الشهري، أو الحرمان من العلاوات، أو نقل الموظف إلى مكان آخر في الدولة.
- يتطلب نجاحُ العقوبات البديلة في تحقيق الأغراض التي ترمي إليها، إعدادَ دراسة دقيقة لظروف الشخص المجرم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وكذا ظروف ارتكاب الجريمة، وتحديد أنسب الطرق لمعالجة هذه الحالة، وهو ما يُعِين القاضي على الحكم بالعقوبة المناسبة لكل جانٍ.
- يمكن تطبيق تدبير غير احتجازي معين في مجتمع ما، وعدم إمكانية تنفيذ التدبير نفسه في مجتمعات أخرى، من أجل مراعاة السياق المجتمعي والظروف الثقافية للدولة والمجتمع.

4. 2. العقوبات البديلة في الدول العربية

هناك توجه ملحوظ للعديد من الدول العربية إلى اعتماد عقوبات بديلة عن عقوبة السجن، خصوصًا في الجرائم البسيطة والمخالفات وعقوبات الأحداث، إلا أن هذا التوجه لم يتطور تشريعيًّا في القوانين المعمول بها سوى في اليسير منها، وتركز الدول العربية على بعض البدائل، التي تُعدّ أكثر شيوعًا في منظومة العدالة الجنائية العربية، ويمكن استعراض بعض هذه الحالات، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يأتي: إن القوانين في مصر عرفت مجموعة من العقوبات البديلة، مثل: وقف تنفيذ العقوبة، والاختبار القضائي، والغرامة الجنائية، والإفراج تحت شرط

(الإفراج الشرطي)، والوضع تحت المراقبة، والعمل للمنفعة (الخدمة) العامة، أما التشريعات الأردنية فقد عنيت بوقف التنفيذ، والإقامة الجبرية، والإفراج الشرطي، كما اهتم التشريع الجزائري بعقوبات الغرامة، ووقف تنفيذ العقوبة، والعمل للمنفعة العامة، والإفراج المشروط، في حين أن التشريعات التونسية والعراقية والإماراتية تعرضت لمسألة عقوبة وقف التنفيذ إما مشروطًا أو غير مشروط، وقد اقتصرت فقط على الأحداث، كما تستخدم دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا عقوبة المنع من الإقامة بوصفها تدبيرًا أصليًّا، ويطبق السودان والكويت عقوبة وضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي أو المراقبة الاجتماعية، وجدير بالذكر أن هناك توجهًا لدى بعض الدول المغاربية إلى تطبيق عقوبة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية (أو السوار الإلكتروني).

كما عرفت المملكة العربية السعودية اهتمامًا مبكرًا ومتناميًا بمسألة تطبيق بدائل السجن جنائيًّا وأمنيًّا، من قِبَل الجهات المعنية والمتخصصة "وزارة العدل، والإدارة العامة للسجون، واللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم، وأكاديميًّا من قبل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بالإضافة إلى الرسائل الجامعية والكتب والبحوث من بعض مراكز البحوث الأخرى" التي أوصت وحثت جميعها على وجوب الأخذ بالعقوبات البديلة للسجون، وفي هذا الصدد وافق المجلس الأعلى للسجون في عام 1428هـ/ 2006م على توصيات ندوة "بدائل السجن"، وشُكِّلت لجنة من جهات عدلية وجنائية وأمنية ومركز أبحاث الجريمة لإعداد لائحة أو دليل استرشادي، الذي تبنته وزارة العدل فيما بعد، وفي هذا السياق أيضًا صدر الأمر السامي في عام 1430هـ/ 2008م لوزيري الداخلية والعدل بتشجيع الأخذ ببدائل السجن المالية والبدنية والاجتماعية والتدابير المقيدة للحرية، وهو ما يمكن تطبيقه في أثناء التحقيق والمحاكمة وتنفيذ عقوبة السجن، ولكن التطبيق ما زال محدودًا للغاية، حيث إن السجون السعودية، إلى حد ما، تنفذ بدائل للسجن، وذلك بعد دخول السجين إلى السجن ولجميع المدد، ومنها: العفو العام، والإفراج الصحي، وإسقاط جزء من العقوبة إذا اجتاز مرحلة دراسية أو دورة تدريبية أو حفظ القرآن أو بعض أجزائه أو حفظ بعضًا من السنة، أو لمن يُشهَد له بحسن السيرة والسلوك، وكل ذلك وفق نظام السجن ولائحته، هذه الممارسات التي تقوم بها إدارة السجون، هي قرار جوازي لا وجوبي، والتي تعد بديلًا للتخفيف من تكدس النزلاء، ولا تعتبر مفهومًا تامًّا للعقوبات البديلة ومدلولاتها (القيسي والسويل، 2016، ص. 152-153).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد أوصت دراسة لدائرة القضاء في (أبو ظبي) والموسومة بـ«العقوبات البديلة» بضرورة إعادة النظر في بعض القوانين، التي تعاقب الجناة بالحبس بوصفه عقوبة أصلية، بهدف استبدال العقوبات البديلة بما يمكن من هذه الجزاءات، والاستفادة منها، مثل: المراقبة الإلكترونية، وغرامة الأيام، والإقامة الجبرية في المنزل، ونظام شبه الحرية، وتوسيع نظام العمل للمنفعة العامة لصالح الحكومة، بحيث لا يقتصر تطبيقه بوصفه نظامًا بديلاً لوقف تنفيذ الحبس البسيط، بل يتخذ شكل عقوبة أصلية أو شكل عقوبة تكميلية، وإنشاء جهاز قضائي مستقل مختص بالنظر في إجراءات تنفيذ العقوبات البديلة، وتفعيل دور إدارة الرعاية اللاحقة، وتوسيع نشاطها بحيث يشمل جميع المفرج عنهم بلا استثناء، ويكون تدخلها ليس رقابيًّا، بل من أجل التوجيه والمساعدة، مع ضرورة توعية وإرشاد الرأي العام لتقبل مثل هذه العقوبات البديلة، وتوضيح

ضوابطها وإجراءاتها، وهو ما يسهم في معالجة مشكلة ازدحام السجون بالنزلاء، والتخفيف عن ميزانية الدولة وعدم إرهاقها بإنشاء سجون جديدة (سعيد، 2019).

ومن الاتفاقيات الخليجية المهمة، التي يمكن أن تسهم في معالجة مشكلة ازدحام السجون في دول مجلس التعاون الخليجي، اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات (سالبة للحرية) بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والموقعة في مدينة (أبو ظبي) بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 25 من ربيع الآخر 1426ه، الموافق 23 من مايو 2006م، وتعتبر هذه الاتفاقية نتيجة تعاون أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية لدول المجلس، وتمثل إحدى وسائل تعزيز التعاون الخليجي في مجال العدالة الجزائية، ونقل المحكوم عليهم بعقوبات أو تدابير احتجازية لتنفيذها أو استكمال تنفيذها في الدول التي ينتمون إليها، بما يدعم إصلاح المحكوم عليهم وإعادة اندماجهم في مجتمعاتهم من خلال تنفيذ الأحكام في وطنهم الأصلي (عبدالغفار، د. ت.، ص. 2).

وهكذا يمكن القول إن السياسة الجنائية تُبْنَى على التجريم والعقاب والمنع، ويتعلق ذلك بمدى قدرتها على تحقيق الردع، وبناء منظومة قانونية فعالة للعقوبات البديلة عند تطبيقها في المجتمعات العربية، إلا أن الإشكالية التي تعترض مفهوم العقوبات البديلة، أنه توجد لدى بعض المجتمعات العربية والإسلامية عقوبات بدنية (تعزيرية) كثيرة، وقد تكون عقوبة السجن ذاتها بديلًا لإحدى العقوبات البدنية تلك، ونخلُصُ في شأن العقوبات البديلة عربيًّا إلى أن (كلاس، 2013، ص. 5–9):

- السمة الأبرز لمعظم الدول العربية أنها ما زالت تعتمد على أولوية التدابير والعقوبات الاحتجازية، بوصفها وسيلة للحفاظ على الأمن المجتمعي، حتى في الدول، التي أخذت بالتدابير غير الاحتجازية والعقوبات البديلة، ما زال نطاق إعمالها محدودًا، وهو ما أسهم في ارتفاع أعداد السجناء في تلك الدول.
- تنفيذ العقوبات البديلة ولاسيما قصيرة المدة منها، لا يحول دون استخدام عقوبة السجن في جرائم أخرى لتحقيق العدالة الجنائية.
- تطبيق العقوبات البديلة يجب أن تحكمه قوانين ولوائح وتعليمات ملزمة، ولكن عدم وجود نظام قانوني ملزم خارج مسؤولية السلطة القضائية.
- مرافق السجون جهة تنفيذية، لكن تتحمل جزءًا كبيرًا من شكاوى النزلاء.
- هناك فرق بين أن تكون العقوبة زجرية وبين أن تكون تأديبية، وكذلك يجب تأهيل الجهات التنفيذية لتطبيق البدائل حتى تؤتي أثرها.
- استحداث سياسات عدالة جنائية مستجيبة للنوع الاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى تفعيل بعض بدائل العقوبات، فيما يتعلق بالمرأة العربية وتحسين أوضاعها، والتخفيف من معاناة السجينات العربيات، وإيداعهن في سجون مستقلة للنساء، وليس في قسم خاص بهن في إطار السجن المركزي للرجال.
- طبيعة التكوينات المجتمعية العربية قد تصلح بوصفها مدخلًا مناسبًا لتوطين العقوبات البديلة في بعض الدول، حيث تسود نظم عدالة تقليدية، وأحيانًا تؤدي دورًا يبدو قريبًا من التدابير غير الاحتجازية؛ فتكوينات

المجتمع القائمة على البعد القبلي في بعض الدول العربية، وآلياته العرفية لتسوية النزاعات بين مكونات المجتمع، والنزعة السائدة في التصالح والوساطة بغية إيجاد حلول للنزاعات التي قد تثور بين المواطنين، جميع هذه الأنماط التقليدية للعدالة تعد مرادفًا لبدائل عقوبة السجن (عرفيًّا لا قانونيًّا)، وبالذات في جرائم لا تنطوي على خطر جسيم، أو لا تلحق ضررًا بالصالح العام.

ويمكننا القول إن النظم القانونية في الدول العربية تتفاوت فيما بينها في نطاق الأخذ ببدائل عقوبة السجن، ولكنها كلها تفتقر إلى تنظيم قانوني يتفق بصورة كلية مع المعايير الدولية المستقرة في هذا المجال، فضلًا عن أن البدائل الأكثر ورودًا في قوانين هذه الدول، هي التدابير غير الاحتجازية التقليدية كالغرامة، ووقف تنفيذ العقوبة، والصلح مع استثناءات محدودة لصالح بعض الدول، وبالتالي تبقى بحاجة إلى مراجعة؛ لتغدو أكثر قربًا من نظم العقوبات البديلة المعاصرة.

5. الاتجاهات النظرية الحاكمة لتوجهات ورقة السياسات

5. 1. نظرية التغيير التي تتبناها ورقة السياسات

إن السجن بمثابة فضاء نموذجي للإصلاح والتأهيل، ويحظى السجين فيه بكل حقوقه، لكن بسبب تزايد عدد المسجونين وتكدسهم في الدول العربية، انعكس ذلك سلبًا على الدور الإصلاحي لعقوبة السجن؛ لذلك من الضروري التوجه في السياسات العقابية الجديدة إلى مواجهة مشكلة محدودية مرافق السجون في بعض المناطق والبلديات والمحافظات، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمعظمها، وبالتالي توفير بدائل وخيارات ملائمة تناسب طبيعة المجتمعات العربية، وتستوفي الظروف والمعايير التي حددها المجتمع الدولي.

2.5. القيم والمبادئ العليا

تتمثل القيم الحاكمة في توجهات ورقة السياسات هذه، من منطلق الحق في الإصلاح العقابي، بما يتناسب مع الجريمة والضرر، وتحقيق العدالة الجنائية.

6. خيارات ورقة السياسات

ترید هذه الورقة أن تصل في الخيارات إلى تحقيق هدفها بإيجاد بدائل لمعالجة مشكلة ازدحام السجون في الدول العربية، على أن تكون خيارات ممكنة في المجتمعات العربية، وتستفيد من ممارسات التجارب الناجحة والتشريعات المقارنة الدولية.

الخيارات المطروحة وتقييمها

تتعدد الخيارات المطروحة للوصول إلى الغرض الرئيس، في ضوء أبرز سياسات مواجهة مشكلة ازدحام السجون بوصفها هيئات تنفيذية في منظومة العدالة الجنائية، وذلك على النحو الموضح في الجدول 4.

والجدول 5 يوضح تقييم خيارات معالجة مشكلة ازدحام السجون في الدول العربية:

مما سبق، يتضح أن الخيار رقم (1) هو الأفضل،

جدول 4- الخيارات المستهدفة والتدخلات المطلوبة

م	الخيارات	التدخلات
1	اتباع نظام العقوبات البديلة بجانب عقوبة السجن.	توضيح قوانين العقوبات البديلة. توضيح قوانين العقوبات البديلة.
2	يخضع المحكوم عليه لوضع سوار إلكتروني على مستوى المعصم أو الكاحل طوال مدة تنفيذ العقوبة.	فرنسا، بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، هولندا، سويسرا فرنسا، بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، هولندا، سويسرا فرنسا، بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، هولندا، سويسرا
3	يؤدي المحكوم بها العمل خلال أيام العطل، ونهاية الأسبوع، وخارج أوقات العمل الرسمية المحددة.	بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا
4	الغرامة المقررة، والغرامة المبدئية، والغرامة المحكوم بها تتناسب مع أحوال الشخص المخالف ونوع المخالفة.	فرنسا فرنسا
5	وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها في أثناء تنفيذها.	فرنسا، البرتغال فرنسا، البرتغال

حيث إن اتباع نظام العقوبات البديلة بجانب عقوبة السجن، من شأنه إيجاد بدائل عقوبات تتناسب مع طبيعة المجتمعات العربية، ويتوافر فيها سمة الاستمرارية، كما أنها درجة مهيأة من القبول السياسي، وهذه العقوبات البديلة تحقق الأهداف العقابية والإصلاحية وفقًا للمعايير الدولية، مثل: العمل للنفع العام، والتطوع والخدمة في الجمعيات الأهلية والخيرية، والبدائل المالية (الغرامة، المصادرة، التعويض)، والإقامة الجبرية بالمنزل، والتعهد بعدم إتيان الأفعال الإجرامية، كما يمكن الأخذ بنظام المراقبة الإلكترونية (لكن باشتراطات تناسب السياق الاجتماعي العربي)، مع الاهتمام بتكوين رأي عام لقبول بدائل عقوبة السجن من خلال وسائل الإعلام، وضرورة إبراز مدى فاعليتها في مواجهة مشكلة الحد من ازدحام السجون، وهذا لا يستبعد البدائل والخيارات الأخرى، حيث إنها

جدول 5- تقييم خيارات معالجة مشكلة ازدحام السجون في الدول العربية

الخيارات	التدخلات				
	الأثر	الاستمرارية	القبول الاجتماعي	القبول السياسي	إمكانية التطبيق
العقوبات البديلة	إيجاد نظام جديد للعدالة الجنائية.	تقوم على وجود قوانين.	سياق اجتماعي اعتاد على عقوبة السجن.	اهتمام رسمي واسع.	تطوير تشريعي.
الإفراج المبكر	يخرج مجموعة أشخاص كلما تم تطبيقه.	حل مؤقت بمدد.	زيادة ثقة المجتمع في منظومة العدالة والإنصاف.	يطبق بشكل محدود.	قائم ومتبع بالفعل.
تبادل المحكوم عليهم	استفادة المسجونين وسرعة اندماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.	حل مؤقت وجزئي.	تدعيم الصلات الشعبية بين الدول.	يتطلب اتفاق وإرادة القيادة السياسية.	يقوم على عقد اتفاقيات وتنفيذها.
التعاون والشراكات	يوسع من المشاركة الشعبية والرسمية ويزيد من موارد السجن.	يرتبط بظروف الأحوال السياسية والاقتصادية.	قد يكون ضعيفًا.	وجود قرار سياسي يدفع إلى تحقيق المشروعات المشتركة.	متشعب ويحتاج إلى تطوير هيكلي في إدارة السجون.
بناء سجون جديدة	زياد أعداد السجون وسعتها.	مع تزايد السكان والاعتماد على هذا البديل قد يصبح غير ذي نفع على المدى الطويل.	قد يواجه برفض الرأي العام.	قد يتراجع هذا التوجه بسبب عدم التأييد.	صعب في ظل ما يتطلبه من تكاليف مالية في ظل تزايد أسعار الإنشاءات والبنية الأساسية والتكنولوجية.

مطلوبة جميعًا ولكل منها وظيفتها في سياق منظومة عدالة جنائية مستدامة، تستند إلى مفاهيم التنمية وبناء الإنسان العربي.

7. التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة، يمكن تقديم بعض التوصيات لمواجهة مشكلة ازدحام السجون في الدول العربية، كما يأتي:

- جمع البيانات، وإجراء تعداد دقيق ومحدد لنزلاء السجون، يوضح من هم المسجونون وأسباب سجنهم، واستخدام هذه المعلومات في تحديد أولويات تخفيف الازدحام.
- مراجعة وإصلاح نظام العدالة الجنائية وتحقيق المساواة والاستثمار في سياسة اجتماعية، واستخدام تدابير اجتماعية لمنع الجريمة، وآليات لحل الخلافات والنزاعات وتخفيف الأضرار، مثل: استخدام مقاربات عرفية وتصالحية.
- سنّ قوانين توجب استخدام العقوبات البديلة، ووضع ضوابط واشتراطات واضحة لتطبيقها، تكون مناسبة لطبيعة المجتمعات العربية، وتحقق الأهداف العقابية والإصلاحية بحسب المعايير والمبادئ الدولية، مع مراعاة تهيئة الرأي العام لقبول هذه البدائل.
- التعامل مع الجرائم الصغرى من خلال أنظمة عدالة غير رسمية، تراعي حقوق الإنسان، مثل: اللجوء إلى العدالة التصالحية، أو الوساطة، أو إصدار أحكام بالغرامات.
- تمييز الأمراض العقلية وإدمان المخدرات، وتحويل المصابين وإيداعهم في مرافق علاجية مناسبة كبديل عن احتجازهم، والتخفيف من ازدحام السجون.
- تطوير فرص الإفراج المشروط، ومساعدة السجناء المفرج عنهم كجزء من عملية دعم إدماجهم والحيلولة دون عودتهم إلى الجريمة والسجن.
- التقليل من المحتجزين احتياطيًّا، وهو ما قد يقلل من ازدحام أو اكتظاظ السجون في مرحلة التوقيف على ذمة المحاكمة، خصوصًا في سجون الدول ذات الكثافة المرتفعة.
- تطوير وتطبيق عقوبات بديلة غير احتجازية للنساء المخالفات، في الجرائم غير العنيفة، أو المرتبطة بالتمييز الاجتماعي والاقتصادي الذي قد يمارس ضدهن في المجتمع.
- اعتماد تدابير بديلة للأمهات اللواتي يَعُلْنَ أطفالاً، ويجب أن تتوافر للمحاكم المعلومات الكافية، وأن يتوافر لديها تدابير مجتمعية، وذلك حين إصدار الأحكام أو البت في التدابير خلال المحاكمة للنساء الحوامل والمعيلة الوحيدة أو الرئيسة لطفل.
- وضع ترتيبات خاصة للأطفال والأحداث الموجودين في نزاع مع القانون، ويمكن أن يتحقق هذا بالتواكب مع الاهتمام الفعال بالسلامة العامة، وتوفير مرافق صغيرة ومفتوحة، من خلال توافر حد أدنى من الإجراءات الأمنية للأطفال الذين يقضون عقوبات احتجازية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

آل مضواح، مضواح بن محمد. (2012، 10-12 ديسمبر). بدائل العقوبات السالبة للحرية مفهومها وفلسفتها، ندوة بدائل العقوبات السالبة للحرية. الجزائر: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بالتعاون مع إدارة السجون الجزائرية.

بدائل التدابير الاحتجازية. (2014، مايو). دراسة حالة لعدد من الدول العربية (الأردن، الجزائر، المغرب، اليمن، تونس، مصر). المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، والوكالة السويدية للتنمية الدولية.

بوهنتالة، ياسين. (2012م). القيمة العقابية للعقوبة السالبة للحرية: دراسة في التشريع الجزائري، باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية.

جريدة النهار. (2014، أغسطس). مؤتمر أمني عربي مع تفعيل عقوبات بديلة للسجن للحد من اكتظاظ السجون. تم الاطلاع في 11/ 12/ 2019م من http://www.naharnet.com/tags/poli-144073/tics/stories/ar

حلقة العمل بشأن الإستراتيجيات وأفضل الممارسات من أجل الحيلولة دون اكتظاظ المرافق الإصلاحية. (2010، 19 إبريل). البند 5 من جدول الأعمال المؤقت، إعمال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال منع الجريمة، A/CONF.213/1، البرازيل، سلفادور.

خطة النقاط العشرة للتقليل من الاكتظاظ في السجون. (2012، فبراير). المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، دليل الإستراتيجيات الرامية إلى الحد من الاكتظاظ في السجون، (2014م)، سلسلة كتيبات العدالة الجنائية، فيينا: الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

سعيد، أحمد. (2019، 23 أكتوبر). قضاء (أبو ظبي) يوصي بتوسيع العمل بنظام العقوبات البديلة، مؤسسة دبي للإعلام، جريدة البيان. تم الاطلاع في 10/ 12/ 2019م من https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/-23-10-2019-1.3681554?ot=ot.PrintPageLayout&__ga=-2.122767563.1963113005.1576574265-1063151678.1576574265

شؤون السجناء: إحصائيات عامة. (2019). المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية، المديرية العامة للسجون، البوابة التثقيفية، تم الاطلاع في 11/ 12/ 2019م من https://www.pgd.gov.sa/Culture/Reports

عبد الغفار، راشد عبد الرحمن. (د. ت.). اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مشروعات وتفسيرات، المنامة: مركز الإعلام الأمني.

القيسي، سليم.، السويل، خالد. (2016، يوليو). انعكاس تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية على أسر المساجين من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصلاحية في منطقة القصيم (المملكة العربية السعودية)، مسقط: جامعة السلطان قابوس،

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية.

كلاس، إيلي. (2013، مايو). محاضرة في العقوبات البديلة، بيروت: جامعة الدول العربية بالتعاون مع المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.

المالك، أيمن بن عبد العزيز. (2010م). بدائل العقوبات السالبة للحرية كنموذج للإصلاح في نظام العدالة الجنائية. رسالة دكتوراه، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية.

المركز الدولي لدراسات السجون. (2016م). تم الاطلاع في 26/ 12/ 2019م من https://www.prisonstudies.org/highest-to-lowest/prison-population-total?field_region_taxonomy_tid=All

المنوفي، كمال. (1987م). أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

Received 1 Mar. 2020; Accepted 15 Mar. 2020; Available Online 01 Oct. 2020

Keywords: *SSecurity Studies, Correctional Institutions, Prisons, Alternatives to Deprivation of Liberty Penalties.*

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، المؤسسات الإصلاحية، السجون، بدائل العقوبات السالبة للحريات.

*** Corresponding Author:** *Mohamed Abelhady Shanteer*

Email: *mohamed.shanteer@gmail.com*

doi: 10.26735/DOTB4476

Production and hosting by NAUSS